الاعتقالات السياسية المتبادلة تعرقل تحقيق المصالحة الفلسطينية

الأراضي المحتلة/وكالات

يعتبر الفلسطينيون الاعتقالات السياسية من أبرز ملامح الانقسام الفلسطيني، وأن إنهاءها من أهم عوامل نجاح المصالحة الفلسطينية بين حركتي "فتح" و"حماس".

ويتهم الطرفان المتنازعان "حماس" وفتح"، كل منهما الآخر بممارسة الاعتقالات السياسية، في الوقت الذي ينفي كل طرف منهما أن يكون لديه أي معتقلين سياسين، ويؤكدون أن جميع هؤلاء المعتقلين هم محتجزون على خلفية جنائية أو أمنية.

وسجل المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ما يزيد عن 800 حالة اعتقال تعسفي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقرابة 1400 حالة استدعاء من قبل الأجهزة الأمنية لمواطنين فلسطينيين، وذلك على خلفيات تتصل بالتعبير عن الرأي والتجمع السلمي، خلال العام 2013م.

ويشير المرصد في تقرير حديث له إلى أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي تهيمن عليها منظمة فتح، نفذت 723 حالة اعتقال تعسفي، و1137 حالة استدعاء، دون مبرر من القانون، وبدون إذن قضائي في معظم تلك الحالات، والتي تركزت خلفيّاتها على النشاط الاجتماعي أو السياسي لضحايا تلك الانتهاكات أو على خلفية تعبيرهم عن الرأي بصورة سلمية، مضيفاً أن أهم الانتهاكات التي تتضمنتها تلك الاعتقالات هي أنها تأتي دون إبراز إذن قضائي، ولا يتم تعريف المتهم بالتهمة الموجهة إليه عند اعتقاله، ذلك في ظل أن حالات الاعتقال تأتي بدون جريمة منصوص عليها في القانون، أي على خلفية التعبير عن الرأي أو الموقف السياسي أو التجمع السلمي، وهو ما يخالف المبدأ القانوني بعدم إيقاع عقوبة إلا بنص في القانون.

واتهمت حركة "حماس" الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية بمواصلة ملاحقة عناصر الحركة، واعتقالهم، واستدعائهم، من أجل إفشال الجهود المبذولة لانجاز المصالحة، محملة حركة فتح والرئيس الفلسطيني محمود عباس المسؤولية الكاملة عن تلك الاعتداءات.

وقال صلاح البردويل القيادي في حركة "حماس": إن حديثا طويلا دار مع وفد حركة "فتح" الذي زار غزة قبل أيام، حول ملف الاعتقالات التي تنفذها قوات الأمن في الضفة الغربية، بحق عناصر الحركة، والانتهاكات والاعتقالات السياسية، وطالب بإحداث اختراق حقيقي بالإفراج عن المعتقلين ووقف حملات الأجهزة الأمنية.

وعبر عن رفض حركته أن يبقى ملف الاعتقال السياسي "رهينةً" حتى تطبيق الحركتين لاتفاق المصالحة، مشدداً على أن ذلك "نوع من الابتزاز ترفضه حركته".

من جانبه حذر خليل عساف رئيس تجمع الشخصيات الفلسطينية المستقلة من خطورة الاعتقال السياسي على الأجواء الإيجابية التي ترمي لتحقيق المصالحة الفلسطينية، داعياً لإنهاء مظاهر الانقسام والبدء في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من أجل تجاوز الخلاف السياسي الداخلي.

وكان رئيس وزراء الحكومة المقالة قرر في يناير من العام الحالي، الإفراج عن عدد من عناصر حركة "فتح" المعتقلين في سجون الحكومة في غزة، في خطوة وصفت بأنها دعم للمصالحة الفلسطينية.

وبحسب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، فإنه تم رصد 84 حالة اعتقال تعسفي، و217 حالة استدعاء، معظمها كان على خلفيات تتصل بالرأي أو الموقف السياسي أو الدعوة إلى التجمع السلمي، في قطاع غزة، مشيراً إلى أن الأجهزة الأمنية كثفت من حملات الاعتقال خارج نطاق القانون مع الدعوات التي انطلقت للتمرد على حكم "حماس" في القطاع.

وأضاف أنه سجل 22 حالة تعذيب أثناء التوقيف؛ إدعى فيها المعتقلون تعرضهم للمعاملة القاسية والمهينة، والشبح المتواصل لعدة ساعات، واللكم والضرب على أنحاء متفرقة من الجسم، إضافة إلى سوء المعاملة.

وأوضح مسؤولون في حركتي "فتح" و "حماس" إن ملف المصالحة يشهد حراكاً جدياً، لكن هناك عقبات ما زالت تحول دون تحقيق المصالحة.

وصرح مسؤول بحركة "حماس" إن حركته قدمت عدة مبادرات إيجابية من أجل إتمام المصالحة، تمثلت في إطلاق معتقلين من حركة "فتح"، وسمحت لأعضاء بارزين في الحركة خرجوا من قطاع غزة بعد سيطرة حماس على القطاع بالعودة إليه، مستدركاً إنهم حتى اليوم لم يتلقوا أي مبادرات من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وما زالت الاعتقالات بحق عناصر الحركة مستمرة في الضفة الغربية.

ويأمل الفلسطينيون أن تستطيع المصالحة الفلسطينية إنهاء ملف الاعتقال السياسي، وعودة الوحدة لشطري الوطن الفلسطيني.

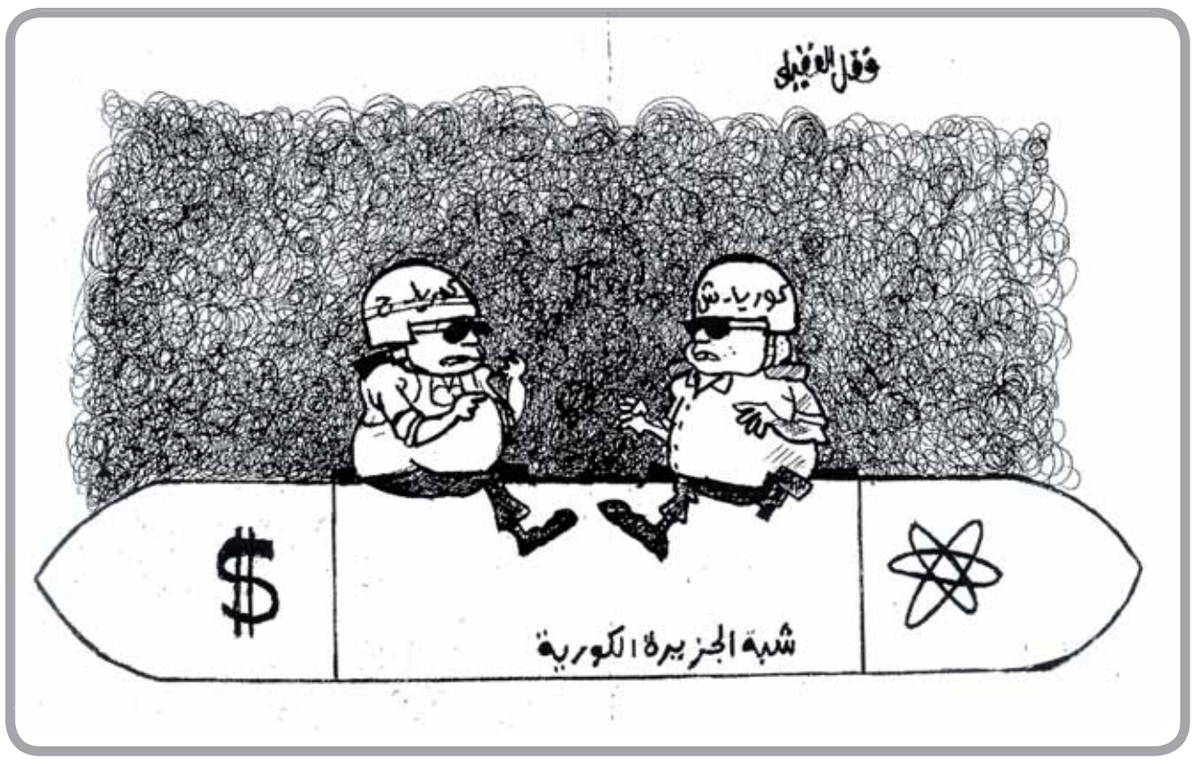

حركة الشباب المتمردة تقاتل في الصومال بأسلحة الحكومة

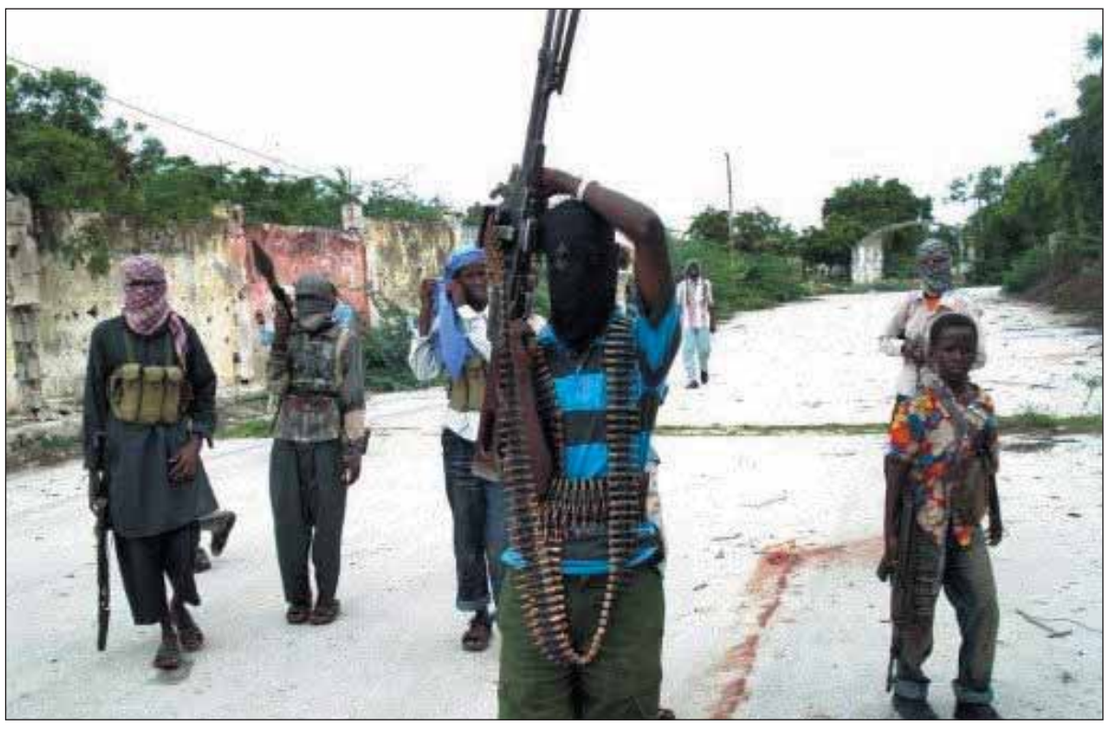

نيويورك/وكالات

أشار تقرير سري أعده مراقبون من الأمم المتحدة إلى "مخالفات منهجية" من جانب حكومة الصومال فيما يتعلق بتوزيع أسلحة اشترتها السلطات بعد أن خفف مجلس الأمن التابع للامم المتحدة حظرا على السلاح العام الماضي.

وقال المراقبون في تقرير لهم إن هذه المخالفات جعلت بعض الأسلحة تصل إلى قيادي في حركة الشباب الإسلامية المتشددة المرتبطة بتنظيم القاعدة.

وتوصي مجموعة مراقبة الصومال وإريتريا التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الذي يقع في 14 صفحة بالعودة إلى فرض حظر تام على السلاح أو على الأقل تشديد الشروط المتعلقة بعملية الإخطار والإبلاغ عن تسليم الأسلحة.

وجاء في التقرير "حددت مجموعة المراقبة عددا من القضايا وأوجه القلق المرتبطة بإدارة حكومة الصومال الاتحادية لمخزونات الأسلحة والذخيرة والتي تشير إلى مخالفات منهجية وعلى مستوى عال فيما يتعلق بإدارة وتوزيع الأسلحة والذخيرة".

وتراقب المجموعة التي تضم خبراء مستقلين مدى الالتزام بنظام العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على الصومال وإريتريا.

وأشار قرار مجلس الأمن في مارس, تخفيف حظر السلاح المفروض على الصومال منذ عقود, جدلا وإن كانت الولايات المتحدة أيدت تلبية نداء الحكومة الصومالية بتخفيف القيود لتمكينها من تسليح قوات الأمن بصورة أفضل تتيح لها مواجهة حركة الشباب.

ويورد التقرير الجديد بالتفصيل الصعوبات التي يواجهها المراقبون في الوصول إلى مواقع تخزين السلاح في الصومال والمعلومات المتعلقة بترسانته المتنامية.

ويقول: إن الحكومة ألغت عمليات تفتيش لمخازن أسلحة كان المراقبون ومسؤولون بالأمم المتحدة يعتزمون القيام بها.

ويصف المراقبون كيف أنهم لم يتمكنوا من معرفة مصير أجزاء من شحنات سلاح من أوغندا وجيبوتي من بينها بنادق وقاذفات صواريخ وقذائف وذخيرة. كما تحدث التقرير عن تضارب الروايات حول ما حدث للأسلحة التي جاءت من إثيوبيا.

وقال التقرير: "من المستحيل نظرا لنقص المعلومات ... رصد حجم عمليات توزيع مخزونات السلاح التي حدثت".

وأضاف: "غير أن مجموعة المراقبة حصلت على أدلة نوعية تشير إلى مخالفات منهجية" من جانب الجيش الصومالي.

وكان مجلس الأمن قد فرض حظرا على الصومال عام 1992م للحد من تدفق الأسلحة على زعماء الميليشيات الذين أطاحوا قبل عام بالرئيس محمد سياد بري وأغرقوا البلاد في حرب أهلية.

وغاب القانون فعليا عن الصومال حتى عام 2012م عندما أجري أول تصويت منذ 21 عاما لانتخاب رئيس للبلاد ورئيس للوزراء.

وقال المراقبون إنهم رصدوا اثنين على الأقل من "مراكز الثقل" داخل هياكل الحكومة الصومالية تشتري السلاح وتوزعها على "قوات أمن موازية وميليشيات قبلية ليست ضمن قوات الأمن الصومالية".

وكان الرئيس الصومالي قد قال في يناير: إن حكومته أوفت بكل الشروط المرتبطة برفع الحظر جزئيا. وقال "نتبع تعليمات مجلس الأمن واللجنة المكلفة ... بالمراقبة".

حدث الساعة

إسكندر المريسي

وحدة الصف الفلسطيني

مثل لقاء حركتي فتح وحماس في قطاع غزة مطلع الأسبوع الجاري خطوة إيجابية لرأب الصدع في الصف الفلسطيني يجب أن يعقبها لقاءات متكررة لأهمية ترتيب الأوضاع الفلسطينية وتنسيق الجهود المشتركة وإزالة التباينات في مسار العمل الوطني الفلسطيني من أجل إيجاد مناخات ملائمة تستطيع من خلالها العقول السياسية الفلسطينية أن ترتقي بأساليب نضالها المشروعة ضد الاحتلال. خصوصا وأن ذلك اللقاء قد حظي بترحيب الفلسطينيين والعرب لما من شأنه توسيع اللقاءات الفلسطينية - الفلسطينية وحتى لا تكون قاصرة على حركتي فتح وحماس وإن كان للحركتين الثقل الأكبر في ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية أكان ذلك في قطاع غزة أو الضفة الغربية إلا أن إشراك الفصائل والقوى السياسية الأخرى في مؤتمر وطني واسع يضم كل تلك الفصائل سيعزز من صعيد الصف الوطني الفلسطيني, على اعتبار أن وحدة العمل السياسي للقوى الفلسطينية سنعمل على تعميق وحدة الشعب الوطنية وتلبية لقواة الفاعلة في رفع مستوى النضال ولأن الكيان الصهيوني كان وما زال وسيظل يراهن على تقسيم وحده الصف وعلى تشتيت القوى السياسية لما من شأنه إضعاف القضية الفلسطينية التي يتوقف تفعيلها على وحدة فصائل المقاومة باعتبارها الضامن الأساسي للقضية الفلسطينية المشروعة.

وهو ما يتطلب الارتقاء بالخطاب السياسي للقوى الفلسطينية بكافة أشكالها وأنواعها لأهمية رفع مستوى التنسيق خصوصا في المرحلة الراهنة وما تواجهه القضية الفلسطينية من تحديات مختلفة وان كان ذلك اللقاء المشار إليه قد سلط الضوء على مجمل القضايا الوطنية لما من شأنه بناء تفاهمات مشتركة بين فتح وحماس حول قضايا الانتخابات وأخرى متعلقة بالاقتصاد والعمل على رفع معاناة قطاع غزة.

لذلك يتوجب لنجاح ذلك التنسيق توسيع المشاركة والعمل على إيجاد سبل وإمكانيات جديدة لفكر سياسي جديد يرتقي بفصائل العمل الوطني الفلسطيني لبحث ما يمكن وصفه بالكتلة التاريخية نحو الجبهة الوطنية الموسعة وأهمية ذلك في المرحلة القادمة الأمر الذي يجعل خيار الضرورة المؤلة إيجاد السلام الفلسطيني- الفلسطيني أولا قبل الحديث عن السلام مع الكيان الصهيوني.

كيري يناقش في سيول البرنامج النووي الكوري الشمالي

سيول/أ ف ب

التقى وزير الخارجية الأميركي جون كيري أمس رئيسة كوريا الجنوبية وناقش معها البرنامج النووي الكوري الشمالي، فيما تواصل بيونغ يانغ وسيول المفاوضات التي بدأت هذا الأسبوع، في ما يعتبر حدثا نادرا في شبه الجزيرة الكورية.

وسيول هي المرحلة الأولى من جولة يقوم بها جون كيري في آسيا، والخامسة خلال سنة في هذه المنطقة التي تعتبرها واشنطن "محور" سياستها الخارجية. وسيزور كيري بكين وجاكرتا في إطار التوترات المستمرة في المنطقة بسبب مطالب الصين في بحر الصين.

وقال كيري خلال لقائه مع الرئيسة بارك غوين-هيي أن "كوريا الشمالية، وبالتأكيد الخطر الذي يشكله برنامجها النووي، ما زال موضوعا جوهريا على الصعيد الأمني".

وأعلنت سيول عن لقاء جديد اليوم وفي قرية بانمونجوم الحدودية أيضا. وكان لقاء الأربعاء انتهى في وقت متأخر من الليل بدون أن يسفر عن أي اتفاق أو بيان مشترك.

ولم توضح المواضيع التي نوقشت في اللقاء لكنها شملت "مواضيع مهمة" بينها استئناف برنامج لقاءات العائلات التي فرقتها الحرب الكورية (1953-1950)، كما أعلنت الثلاثاء وزارة التوحيد الكورية الجنوبية التي رفضت الحديث في التفاصيل.

ولا تجرى هذه المحادثات وفق جدول أعمال واضح. إلا أن الجنوب يريد أن تحصل اجتماعات أفراد العائلات التي فرقت بينها الحرب الكورية (1953-1959) والمقررة أواخر فبراير.

ويأمل الشمال في أرجاء مناورات عسكرية مشتركة بين الجيشين الكوري الجنوبي والأميركي التي تحدد موعد بدئها أواخر فبراير. وتعتبر بيونغ يانغ هذه المناورات تدريبا على اجتياح لأراضها. أما سيول وواشنطن فتؤكدان إنها مناورات "دفاعية".

وترفض سيول طلب الشمال بحجة أن لا علاقة بين المناورات واجتماع العائلات. وقال وزير التوحيد ريو كيل-جاي أن "الحكومة أعلنت صراحة أن الطلب غير مقبول". وأوضح المتحدث باسم الرئاسة الكورية الجنوبية مين كيونغ-ووك أن هذه المحادثات تتيح "لنا أن نطلع على نيات كوريا الشمالية. وهي أيضا فرصة لنشرح مبادئنا بوضوح".

وتريد بيونغ يانغ وبكين، حليفها الوحيد الكبير، استئناف المفاوضات السداسية التي توقفت منذ أواخر 2008 والتي تهدف إلى إقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها النووي في مقابل الحصول على مساعدة ولاسيما على صعيد الطاقة.

وفي بكين، سيشجع كيري الحكومة الصينية على "استخدام النفوذ الفريد الذي تتمتع به" لإقناع بيونغ يانغ بإبداء رغبة حقيقية في إحياء المفاوضات السداسية (الكوريتان وروسيا واليابان والصين والولايات المتحدة).

روسيا تحذر من مغبة تأجيج الخصومة في سوريا

موسكو /

أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن روسيا قدمت مشروع قرار بشأن سوريا إلى مجلس الأمن الدولي، منوها بأن ما قدمته روسيا مشروع متميز.

وأوضح لافروف، في تصريح صحفي نقلته وكالة انباء / نوفوستي/ الروسية، أن روسيا لم تقدم اقتراح يدعو إلى تعديل مشروع القرار الذي قدمته لوكسمبورغ وأستراليا والأردن، وإنما قدمت مشروع قرار جديد يحتوي على "رؤية موسكو للدور الذي يستطيع مجلس الأمن لعبه إذا أردنا المساهمة في جهود حل المشاكل وليس التهويل بخطورة هذا الطرف أو ذاك".

وحذر لافروف من مغبة ما وصفه بـ"تأجيج الخصومة بين الحكومة السورية والمعارضة"، مشيرا إلى أن ذلك لن يؤدي إلا إلى دفع الطرفين السوريين إلى موقفين متضادين.

وكان السفير الروسي لدى المنظمة الدولية فيتالي تشوركين قد صرح للصحفيين، في إشارة إلى مشروع القرار الذي أعدته دول غربية، إن روسيا لا تستطيع التصويت بالموافقة عليه لأنه يتضمن ما يحبط جهود حل الأزمة في سوريا على خلفية محادثات السلام الجارية في جنيف.

الشرطة التركية تفرق متظاهرين أمام البرلمان

أنقرة/

استخدمت الشرطة التركية أمس الغاز المسيل للدموع لتفريق مئات الاشخاص الذين تظاهروا امام البرلمان في انقرة للمطالبة بإطلاق سراح ضباط ادينوا بالتآمر ضد النظام، حسبما ذكرت وسائل الاعلام المحلية.

وذكرت وكالة الانباء دوغان ان قوات الامن تدخلت مستخدمة قنابل مسيلة للدموع وخراطيم مياه لصد المتظاهرين الذين تجمعوا في وسط العاصمة بدعوة من عدد المنظمات، عندما بدأوا مسيرتهم باتجاه البرلمان.

وردد المتظاهرون هتافات من بينها "الحرية للوطنيين" و"لا للمؤامرة". وأدان المتظاهرون الاحكام بالسجن القاسية جدا التي صدرت على مئات الضباط وبينهم قائد سابق للجيش في 2012 و2013م في قضيتين مدويتين للتآمر ضد الحكومة الاسلامية المحافظة الحاكمة منذ 2002م.

أوروبا تدعو لتخفيف سيطرة أميركا على الإنترنت

بروكسل/

دعت المفوضية الأوروبية لتخفيف تأثير الولايات المتحدة على تنظيم الإنترنت في مؤشر على التوتر الناجم عن فضيحة التجسس الإلكتروني التي فجرها المتعاقد السابق في وكالة الأمن القومي الأميركية ادوارد سنودن.

وأحجمت المفوضية ـ وهي الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي- عن المطالبة بتشديد الرقابة الحكومية كما طالبت بلدان اخرى مثل الصين وروسيا لكنها دعت لتطبيق الشفافية وتخفيف تأثير الولايات المتحدة على المؤسسات التي تتحكم في تقنيات الإنترنت ومنها تلك المنوطة بتعيين عناوين المواقع الإلكترونية التي تسمح لأجهزة الكمبيوتر بتحديد مواقع غيرها من الأجهزة على الشبكة الدولية.

وتقوم حاليا مؤسسة آي سي.إيه.إن.إن (آيكان) في كاليفورنيا التي تعمل بناء على عقد مع الحكومة الاميركية بالإشراف على عملية انضمام عناوين جديدة للشبكة.

وقالت نيلي كروس مفوضية الاتحاد الأوروبي المسؤولة عن سياسة الاتصالات "على أوروبا المشاركة في إيجاد طريق يتمتع بالمصداقية من أجل الإدارة الرشيدة للإنترنت على مستوى العالم." وأضافت قائلة : على أوروبا ان تلعب دورا قويا في تعريف الشكل الذي يكون عليه "النت" في المستقبل."

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات..

..ويعزي في

وعبر الأخ الرئيس في برقيته عن بالغ الأسى والأسف وصادق العزاء والمواساة في هذا المصاب مشيرا إلى مآثر الفقيد الطيبة في خدمة الوطن.

مبتهلا الى الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يلهم أهله وذويه وجميع أصدقائه ومحبيه الصبر والسلوان "انا لله وانا اليه راجعون".

"دائمة العضوية"

وبما يساهم في تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وذكرت وكالة /سبأ/ أنه جرى خلال اللقاء مناقشة آخر المستجدات المتصلة بالعملية السياسية الجارية لاسيما نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي اختتم أعماله يناير الماضي.

برلمانيون من "الجند"

ويحسبه لكم الجند وسيذكره بإجلال كمسجد معاذ بن جبل ومدارس بني رسول وزوايا الصليحيين، وينشد فيكم الأوفياء كلمات الفضول وإلحان أيوب طارش ويرسمون في حكمتكم (يا سماوات بلادي باركينا) و(املأوا الدنيا ابتساما .. وارفعوا في الشمس هاما .. واحذروا أن تشهد الأيام في صفكم تحت السماوات انقساما).

وخاطبت البرقية الأخ الرئيس بالقول: إنكم اليوم بهذا الإنجاز التاريخي ترسون مداميك اليمن الجديد، وتلبون تطلعات كل أبنائه، وضرورات المستقبل لهم، والحفاظ على وحدتهم، وجعلها عصية على الكسر غير قابلة للتصدع، وتطلقون الطاقات لمختلف الفئات لتسهم في البناء والتطور وتسقطون المشاريع الصغيرة التي سيطرت على أذهان البعض منذ فترة، وقضيتم على الآهات والأنات التي كان يرددها البعض الآخر.

واختتمت برقية التهنئة بالقول: إننا إذ نهنئكم ونهنئ شعبنا بإنجاز مشروع الأقاليم ونتطلع إلى إنجاز المشروع الأكبر مشروع دستور الدولة الاتحادية بأقصى سرعة لينتقل بعده اليمنيين من القول إلى الفعل بولوج عصر جديد ينصرف معه اليمنيون إلى العمل بعيداً عن الاقتتال والفوضى والبغضاء الذي لا يخدم أحدا ويتفرغون للعمل والإنجاز بما ينفع الناس ويحقق المصلحة للوطن والأهداف المرجوة ..

مشهور: مخرجات

ونوهت على أهمية فتح مكاتب للأموال الشخصية في مختلف المناطق لتسجيل شهادات ميلاد الأطفال.

ولفتت وزيرة حقوق الإنسان إلى أن هناك وثيقة أخرى للمجتمع الدولي ضمن التوصيات التي جاءت من المجتمع الدولي بناء على التقرير الذي قدمته اليمن مؤخراً إلى جنيف منها القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة ومناهضة التعذيب العنصري وعمالة الأطفال وتنمية مكافحة الفقر وغيرها من القضايا التي تؤكد التزام اليمن في حماية حقوق الإنسان وثمنت مشهور جهود الداعمين لأنشطة ومهام الوزارة في سبيل تعزيز وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان والارتقاء بها.

من جهته أكد السفير التركي فضلي تشورمان دعم حكومة بلاده لجهود اليمن في المحافظة على حقوق الإنسان وعلى الأخص حقوق المرأة وتعزيز قدرات اليمن في مواجهة الفساد ،مشيدا بجهود الحكومة اليمنية في تحسين حقوق الإنسان خاصة في هذه الفترة المليئة بالتحديات الاقتصادية والأمنية في مرحلة انتقالية هامة .

وشدد على أهمية تأسيس هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الإتجار بالبشر والتعديلات الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان وقال:"تعتبر اليمن نموذجاً فريداً في المنطقة لكن لا يزال هناك الكثير من التحديات لذلك عليها إدماج متطلبات حقوق الإنسان في التشريعات الجديدة.

حضر اللقاء عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين بصنعاء وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني وأعضاء اللجنة الفنية والتحضيرية لحقوق الإنسان والمهتمين بحقوق الإنسان من منظمات المجتمع المدني .

لجنة حكومية

كما ركز اللقاء على ضرورة تفعيل دور المجالس المحلية بالمديريات للمتابعة ووضع خطط وبرامج سنوية مبنية على أسس صحيحة تعالج الواقع المحلي المعاش للمواطنين وتتضمن مشاريع ذات أولوية ملحة وتخطي العقبات من خلال دراسات فنية سليمة.

وجرى التأكيد على ضرورة الرفع بالمشاريع الكبيرة والاستراتيجية للسلطة المركزية لدراستها وتبنيها وصولا إلى تنفيذها وفقا لأهميتها ومنها الطرقات والمياه والصحة والتعليم والسياحة وغيرها.

توجه حكومي

وأكدت اللجنة أن اليمن متمسك بالاتفاقيات خصوصا اتفاقية تطوير الغاز التي صدرت بالقانون رقم (16) لسنة 96م وتعديلاته في 1997م والموقعة بين الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن وشركة توتال الفرنسية الذي يفترض أن يشار إليه في كافة اتفاقيات البيع والشراء.

حضر اللقاء وزير الشؤون القانونية الدكتور محمد المخلافي ووزير شؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور رشاد الرصاص وأمين عام مجلس الوزراء حسن حبيشي ونائب وزير النفط والمعادن الدكتور أحمد باصريح والمختصون بقطاع الغاز بوزارة النفط والمعادن، ومدير عام الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال جاك أزيبرت.

ترتيبات للاجتماع

وشددت اللجنة على ضرورة قيام الشركة بدورها بدون أي تحيز في سبيل تعديل أسعار الغاز الطبيعي المسال مراعية مصالح اليمن وجميع الشركاء في المشروع.

وأكدت اللجنة أن اليمن متمسك بالاتفاقيات خصوصا اتفاقية تطوير الغاز التي صدرت بالقانون رقم (16) لسنة 96م وتعديلاته في 1997م والموقعة بين الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن وشركة توتال الفرنسية الذي يفترض أن يشار إليه في كافة اتفاقيات البيع والشراء.

حضر اللقاء وزير الشؤون القانونية الدكتور محمد المخلافي ووزير شؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور رشاد الرصاص وأمين عام مجلس الوزراء حسن حبيشي ونائب وزير النفط والمعادن الدكتور أحمد باصريح والمختصون بقطاع الغاز بوزارة النفط والمعادن، ومدير عام الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال جاك أزيبرت.

اللجنة الرئاسية

وباشرت اللجنة عقب ذلك الإشراف على تنفيذ بقية بنود الاتفاق ومنها البند الخاص بتبادل المحتجزين وجثث القتلى جراء المواجهات بين طرفي النزاع.

وقد أشادت اللجنة الرئاسية بتعاون طرفي النزاع في تسليم تلك المواقع والارتاب ..مؤكدة على أهمية استمرار هذا التعاون في تنفيذ بقية بنود الاتفاق بما في ذلك البند الخاص بفتح صفحة جديدة من الإخاء والتسامح والقبول بالآخر ونبذ العنف واللجوء للسلاح وإيقاف التحريض بكافة أشكاله ووسائله وحل أي إشكالات قد تظهر لا سمح الله مستقبليا عبر الحوار والتفاهمات الأخوية وتغليب قيم الإخاء والتسامح في ما بين الجميع .

وأشادت اللجنة بالجهود المبذولة من كافة أعضائها من المشائخ والاعيان وكل المتعاونين من أبناء المنطقة ومن مشائخ بني الحارث ومشائخ وادي الاجبار سنحان ومشائخ همدان .

من جانبهم عبر ممثلو طرفي النزاع عن شكرهم للجنة الرئاسية على الجهود التي بذلتها لإنهاء التوتر في منطقة ارحب ..مؤكدين حرصهم على فتح صفحة جديدة من الإخاء والتسامح وحشد الجهود في سبيل ترسيخ دعائم الامن والاستقرار في المنطقة.